إنشاء مبنى كلية هندسة تقنية يحتاج إلى خمس سنوات إن توفرت الأموال

| طرطوس: الوطن

دفع انخفاض نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية للعام الحالي في جامعة طرطوس رئيس الجامعة عصام محمد الدالي لعقد اجتماع مع المعنيين بالصرف والمتابعة بحضور نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والطلابية وأمين الجامعة والمديرين المركزيين في الجامعة، حيث ناقش الحضور تتبّع العقود والمناقصات وتنفيذ الخطة الاستثمارية للجامعة للعام ٢٠١٩.

واستعرض رئيس الجامعة مع أعضاء اللجنة كيفية الإسراع بصرف الموازنتين الاستثمارية والجارية على نحو يهدف إلى تحقيق مصلحة الجامعة ويؤمن لوازمها كافة بمستوى نوعي جيد وبأكثر الأسعار اعتدالاً، إلى جانب الإسراع بتنفيذ الصيانات المطلوبة لمختلف المرافق والاعتناء بالكليات.

وشدد الدالي على مراقبة ومتابعة أعضاء لجان الشراء وإعفاء الذين يثبت تقصيرهم في المهمات الموكلة إليهم، مؤكداً ضرورة طرح المناقصات اللازمة والتعاقد على تأمين حاجات الجامعة من مخابر وأجهزة إسقاط واختبار قساوة وحواسيب ومصححات وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة نسب التنفيذ في الموقع العام لجامعة طرطوس وجرى تأكيد إمكانية الوصول بنسبة تنفيذ كلية الهندسة التقنية إلى ٦٠ بالمئة في الشهرين القادمين ورفعها إلى أكثر من ٩٠ بالمئة في نهاية العام الحالي في حال تحويل المبالغ المطلوبة والمقررة من الحكومة

يشار إلى أن الموازنة العامة لجامعة طرطوس لعام ٢٠١٩ تقدر بمليار و٦٥٠ مليون ليرة سورية وهذا الرقم قليل جداً مقارنة بمتطلباتها وبمشروعات أبنيتها المقررة على الأرض المستملكة لها منذ ٢٠٠٧.

هذا وقد أكد مدير فرع شركة البناء والتعمير بطرطوس التي تقوم بتنفيذ مبنى كلية الهندسة التقنية أكرم ديب لـ«الوطن» أن المشروع يحتاج لنحو خمس سنوات حتى يتم إنجازه شريطة تأمين المبالغ المالية اللازمة وصرف كشوف الأعمال بدون تأخير كما حصل في الشهور الماضية، مبيناً أن الشركة على استعداد لرفع وتيرة العمل والإنجاز متى توفرت الأموال.

على طاولة المرصد العمالي ورشة عمل لتنظيم قطاع التدريب وأثره في سوق العمل

القادري: الاقتصاديون لم يجزموا لنا هل لدينا نقص بسوق العمل أو بطالة؟

صابوني: مقتل تطوير سوق العمل هو في نظرتنا إلى القطاع العام الاقتصادي على أنه جزء من الوظيفة العامة

| محمود الصالح

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري خلال افتتاح ورشة العمل التي يقيمها المرصد العمالي حول تنظيم قطاع التدريب وأثره على سوق العمل أن إطلاق عملية التنمية بالزخم الذي يمكن من الوصول إلى نتيجة في مرحلة ما بعد الحرب يحتاج أمرين أساسيين: الأول يحتاج إلى مؤسسات ديناميكية فاعلة تستطيع أن تخطط وتنفذ وتقوم بعملية التنمية في سورية ما بعد الحرب، كما يحتاج أيضاً إلى عنصر بشري وموارد بشرية قادرة ومتمكنة في كل مجالات العمل، لافتاً إلى أن هذه المسألة هي جهد حكومي نستطيع أن نقدم فيه ما يتعلق بفاعلية المؤسسات وتكاملها ونستطيع أن نقدم فيه المقترحات والأفكار وأوراق العمل.

وأشار رئيس الاتحاد إلى وجود اختلالات عدة في سوق العمل، والاقتصاديون في سورية إلى الآن لم يستطيعوا أن يجزموا هل لدينا نقص في العمالة أو لدينا بطالة، وهناك خطاب نسمعه اليوم بعد تسع سنوات حرب وبعد نزوح مئات الآلاف من الشباب تحت وقع الحرب التي واجهتها سورية وانشغال جزء كبير من جيل الشباب في مواجهة العدوان والالتحاق بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية، يشابه خطاب ما قبل الأزمة عن واقع القوى العاملة في سورية، منوهاً بوجود متغيرات كثيرة طرأت على القوى العاملة أدت إلى تعميق الاختلال أو تغيير شكل الاختلال في سوق العمل، مشيراً إلى أنه قبل الأزمة كان هناك بطالة بمعدلات مرتفعة واليوم الوضع مختلف قد تكون البطالة قطاعية أو قد تكون احتكاكية وهنا يأتي دور التدريب وأهميته في إعادة تأهيل القوى العاملة وإعادة تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءتها لتهيئتها للعمل في المجالات التي يحتاجها سوق العمل وهذا أكبر تحد يواجه سورية في سوق العمل.

وتوزعت ورشة العمل إلى أربع جلسات عمل: الأولى كانت بعنوان تنمية الكوادر البشرية وأثرها في التشغيل وفرص العمل والثانية كانت بعنوان التدريب الوظيفي والمهني وأثره في سوق العمل، والثالثة ناقشت التدريب الإداري والإستراتيجي وأثره في مستقبل بيئة الأعمال في سورية، والجلسة الرابعة ناقشت موضوع التأهيل والتدريب في إطار المبادرات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

وشهدت ورشة العمل نقاشاً تفاعلياً بين الحضور ساهم في توسيع مروحة الفائدة المعرفية، وتم تأكيد عدم وجود ميزانيات لدى الجهات العامة والخاصة لمسألة التأهيل والتدريب لترميم النقص الكبير في عملية التدريب للكوادر، وتساءل البعض عما إذا كانت هناك خطة حكومية لإعادة الهيكلة للوزارات، وعن أسباب عدم ارتباط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل.

معاون وزير التعليم العالي رياض طيفور أكد ضرورة الفصل بين التدريب والتعليم وإعطاء التعليم الفني والتقني ما يستحق من الاهتمام، مضيفاً: لن نصل إلى الطريق الصحيح ما لم نبدأ بوضع خططنا من سوق العمل الذي يعاني عدم التنظيم والتشوه، كاشفاً عن أنه لا يوجد لدى وزارة التعليم العالي أي معلومات أو معطيات عن سوق العمل، لأنه حتى الآن لا يوجد توصيف حقيقي لسوق العمل، كما أنه لا يوجد تنسيق حقيقي لسوق العمل، ويتم وضع خطة القبول الجامعي بناء على عدد المتقدمين وعلى حساب نسب معينة من دون الأخذ بالحسبان موضوع سوق العمل.

البعض من المشاركين طلب إشراك الطلاب في تحديد خياراتهم في التعليم والاستماع لأوجاع الطلاب في التعليم التقني، ورفع مدة الدراسة في المعاهد التقانية إلى أربع سنوات وتحويل المعاهد إلى مراكز تدريب حقيقية.

علي خضر طلب الاستفادة من الأعمال البحثية التي ينجزها الباحثون، مضيفاً: لأننا منذ عام ١٩٦٠ ونحن ندعو لربط الجامعة بالمجتمع من دون أي نتيجة، للأسف خلال الفترة الماضية كان التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب البشري.

علي كنعان تساءل أمام الحضور عن سبب إخفاق السوري داخل بلده ونجاحه بشكل مبهر في الخارج؟ واصفا الاقتصاد السوري أنه يعاني ثلاثة كوابح الأول والثاني في القطاع العام يرتبطان بالقانون رقم ٢ الذي ينظم عمل الشركات في القطاع العام وهذا القانون جامد والسبب الثالث هو التعيينات التي لا تتناسب مع آلية العمل، أما في القطاع الخاص فهناك كابح للنمو والتطور وهو «الحجي» لأن من نأتي به للعمل في هذا القطاع يجب أن يعمل كما يريد « الحجي». ورأى أن الحل بإعادة الحياة إلى الشركات المساهمة التي كانت في خمسينيات القرن الماضي ١٥٥ شركة مساهمة في سورية، أما الآن فعددها لا يتجاوز ٢٧ شركة.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني رد على الطروحات مؤكداً صحة موضوع قلة الاعتمادات للتدريب في الموازنات، مشيراً إلى وجود توجه لزيادتها في التدريب التقني التخصصي والبحث العلمي، وأقر بعدم تنظيم سوق العمل وعدم ربطه بالاحتياجات المقاربة، ودعا إلى ضرورة تطوير المناهج التعليمية لتستجيب لحاجة المجتمع، مضيفاً: إن مقتل تطوير سوق العمل هو في نظرتنا إلى القطاع العام الاقتصادي على أنه جزء من الوظيفة العامة، وعلى المؤسسات التي تعمل في التأهيل والتدريب القيام بدورها لأنها في الوقت الحالي لا تقوم به كما يجب.

مدير هيئة البحث العلمي مجد الجمالي طلب التفريق بين التعليم والبحث العلمي، مؤكداً عدم امتلاك أي موارد لصرفها على دراسات استشرافية جديدة، لأننا لا نستطيع أن نجاري البحث العلمي والصرف على بحوث علمية غير تطبيقية، مضيفاً: إن سبب فشلنا المستمر أننا مازلنا نعيد الأفكار نفسها بسبب الأنا السورية «المتورمة» التي أصبحت شبه فضيحة. وما نحصل عليه من الدول الأوروبية لقاء البحث العلمي يأتي ليمنح للمدربين الذين ترسلهم هذه الدول من دون أن نستفيد منه كسوريين أي شيء. مشيراً إلى أن أحد المبادئ الخاطئة هو مبدأ المكافأة، لأن الصحيح أن من يعمل يجب أن يأخذ أجراً أو تعويضاً وليس مكافأة، لأنه لا يوجد شيء اسمه كرم أخلاق في هذا الجانب.

> الجمالي: سبب فشلنا المستمر إعادة الأفكار نفسها بسبب الأنا السورية «المتورمة» التي أصبحت شبه فضيحة

إحالة أصحاب ٦ مخابز خاصة للقضاء موجوداً في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كثرت شكاوى المواطنين في حماة ومناطقها على المخابز الخاصة التي تنتج خبزاً سيئ الصنع، وتبيع بالعدد لا بالوزن وتتقاضى أسعاراً زائدة للربطة.

وبيّن العديد من المواطنين في حماة ومصياف وسلمية والسقيلبية الذين تواصلت «الوطن» معهم، أن الرغيف المنتج في المخابز العامة جيد في هذه الفترة!. وقال: نتمنى أن يحافظ على مواصفاته الجيدة.

رئيس دائرة حماية المستهلك بحماة نعمان الحاج بيّن لـ«الوطن» أن الدوريات تراقب صناعة الرغيف على مدار الساعة، مشيراً إلى تنظيمها خلال الـ٤٨ ساعة الماضية ١٦ ضبطاً في حماة و٤ في كفر بهم، كما تم إحالة ٦ من أصحابها في حماة إلى القضاء موجوداً لتقاضي أسعار زائدة بنسبة تزيد على ٥٠٪ من سعر الربطة، إضافة إلى سوء التصنيع.

مدير فرع المخابز الآلية بحماة إبراهيم السعيد بيّن لـ«الوطن» أن معظم المخابز العاملة بالمحافظة وعددها ١١ مخبزاً تغلبت على مشكلاتها الإنتاجية والتسويقية، وصار رغيفها شبيهاً بالسياحي بشهادة مواطنين كثر وفعاليات رسمية وشعبية عديدة.

وأوضح السعيد أن إنتاجها بلغ الشهر الماضي عبر ١٩ خط إنتاج ١٦٧ طناً من الدقيق منها ٤٠ طناً للتعبينات، أي ٣ ملايين و٨٧٥ ألف ربطة، بقيمة مبيعات شهرية وسطياً ١٩٣ مليوناً و٧٨٢ ألف ليرة.

شكاوى من «رداءة» البنزين في اللاذقية

مدير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: ضبط بنزين زهري بدل البنفسجي

| اللاذقية- عبير سمير محمود

اشتكى عدد من سائقي السيارات في اللاذقية من مشاكل ميكانيكية في مركباتهم تعود لرداءة نوعية البنزين ، مطالبين الجهات المعنية بضرورة حمايتهم من الاستغلال في ظل ارتفاع تكاليف صيانة السيارات بشكل عام.

ولفت أحد المواطنين خلال حديثه لـ«الوطن»، إلى أنه وخلال الشهرين الماضيين دفع ما يصل إلى ٣٠٠ ألف ليرة سوريّة لقاء صيانة ميكانيك سيارته بعد تعبئتها بالبنزين من إحدى محطات اللاذقية، مبيناً أن الأعطال وبحسب فني الصيانة تعود إلى أعطال في خزان الوقود أثرت بشكل سلبي في عدة قطع أخرى منها الطرنبة والمحرك.

في حين ذكر مواطن آخر أن أعطال سيارته جراء تعبئتها ببنزين «مضروب» باتت تشكل عبئاً مادياً عليه مع تجاوز تكاليف صيانتها ٢٠٠ ألف ليرة، موضحاً أنها توقفت نهائياً عن العمل وتحتاج لصيانة محرك بشكل كامل، مطالباً الجهات الرقابية بوضع حد للمتلاعبين بالبنزين، ومن يقف وراءهم على حد قوله.

إحدى السيدات أكدت أن سيارتها باتت تصدر أصواتاً غريبة خلال الأيام الماضية، قائلة إنها لاحظت ذلك بعد تعبئة سيارتها بالبنزين من محطة في ريف اللاذقية، متسائلة عن تبعات هذا الغش المفضوح في مادة قد تودي بحياة الناس جراء أعطال مركباتهم وهم على طريق السفر.

وبالعودة إلى مدير فرع محروقات في اللاذقية سنان بدور، أكد لـ«الوطن»، أن الفرع مسؤول عن البنزين الوارد إلى المحافظة، مشدداً على أنه مطابق للمواصفات القياسية السورية بشكل تام.

وأضاف بدور أن مديرية التجارة الداخلية تجري تحاليل دورية للبنزين، وجميعها حتى الآن مطابقة للمواصفات القياسية وكل الأمور على ما يرام، مبيناً أنه وخلال الأيام المقبلة ستكون هناك عقوبات بحق بعض المحطات في اللاذقية.

ولفت مدير سادكوب إلى وجود ١١٧ ألف بطاقة ذكية خاصة بالمركبات العاملة على البنزين في اللاذقية، وقال «لم تصل إلا شكاوى قليلة حول أعطال ميكانيكية لسوء نوعية البنزين، ما يعني أن الخلل ليس في المادة بشكل عام وإلا كانت قد تعطلت جميع السيارات في المحافظة».

وأعاد بدور أعطال بعض السيارات إلى احتمال وجود بنزين سيئ في عدد من الصهاريج، مشيراً إلى أن هناك سيارات قديمة في اللاذقية وبحاجة أساساً إلى صيانة ربما في مصفاة البنزين بالأحوال العادية لأي سيارة.

وأشار بدور إلى ورود نحو ٢٤ طلباً (٢٤ ألف ليتر في كل طلب) من مادة البنزين إلى المحافظة بشكل يومي، مؤكداً أن كل الأمور على ما يرام ولا يوجد أي نقص في المادة.

من جهته أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية إياد جديد لـ«الوطن»، وجود بنزين مخالف للمواصفات في اللاذقية، مبيناً أنه وخلال سحب عينات من محطات وصهاريج تنقل المادة تبين مخالفة عدد منها من ناحية وجود شوائب، وأخرى منها لظهور لون البنزين زهري بدل البنفسجي.

وشدد جديد على متابعة المديرية دورها الرقابي على جميع المحطات والصهاريج لفحص البنزين الوارد إلى المحافظة والتأكد من مواصفاته بشكل دوري، مشيراً إلى العمل الإضافي عند ورود أي شكوى حول الموضوع.

وطالب مدير التجارة الداخلية المواطنين بالعودة إلى المديرية وتقديم شكاوى عند شكوكهم بوجود خلل بالمادة عند أي محطة، نافياً مصادرة أي بطاقة ذكية عند تقديم الشكوى.

وأشار جديد إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل مخالف، قائلاً إن عملنا الرقابي هو لحماية المواطن ورد الظلم عنه، كما أننا لا نقبل التبلي بحق صاحب أي محطة أو صهريج في الوقت ذاته، فأي شكوى تقدم في المديرية يتم التعامل معها للوصول إلى مصداقية تحمي الطرفين من الظلم.

وخلال الشهر الماضي ، تم تنظيم ١٩ ضبطاً تموينياً خاصاً بالمحروقات، بحسب ما ذكر جديد، مبيناً أنه تم تسجيل الضبوط لمخالفات عدة في عمليات بيع المحروقات منها التلاعب بالمادة والاتجار غير المشروع بها في أيلول الفائت.